

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٢
٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جنيف
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان -
المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية
للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١١

موجز

هذا التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١١ مقدم استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١١/٢٢ والمقررات السابقة ذات الصلة بالموضوع للمجلس. ويسعى التقرير إلى إبلاغ المجلس بأهم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على عمل الصندوق في بيئة إنمائية تتسم بالتغيير والتحديات.

وبعد المقدمة، يقدم القسم الثاني من التقرير استعراضاً لأنشطة الرقابة أُكملت في عام ٢٠١١. ويقدم القسم الثالث تقييماً عاماً لمراجعة الحسابات للمخاطر التي يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويسلط القسم الرابع الضوء على المسائل الهامة التي تكشف من خلال أنشطة مراجعة الحسابات والتقييم التي تقوم بها شعبة خدمات الرقابة. ويناقش القسم الخامس التحقيقات. ويقدم القسم السادس استعراضاً تفصيلياً لتوصيات



المراجعة الداخلية الصادرة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ وحالة تنفيذها. ويشير القسم السابع إلى الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمتابعة التوصيات الـ ١٥ الصادرة عن شعبة خدمات الرقابة في تقريرها السابق (DP/FPA/2011/5). ويحتوي القسم الثامن على توصية. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير مراجعة الحسابات والتقييم الصادرة في عام ٢٠١١ ترد في مرفق منفصل متاح على موقع الصندوق على الإنترنت.

ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في الصندوق، ورد الإدارة عليه في الإضافة (Add.1) DP/FPA/2012/9. وعلاوة على ذلك، يتاح رد شامل ومستقل للإدارة على موقع الصندوق على الإنترنت.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - أنشطة الرقابة في عام ٢٠١١
٦	ألف - الموارد
٧	باء - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٧	جيم - موثوقية شعبة خدمات الرقابة
٨	دال - منهجية إجراء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات
٨	ثالثا - المخاطر التي يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان واتجاهاتها
٨	ألف - المخاطر الرئيسية على الصعيد العالمي المستقاة من أنشطة مراجعة الحسابات
٩	باء - تقييم المخاطر في المكاتب القطرية المستقاة من أنشطة مراجعة الحسابات
١٢	رابعا - المسائل الهامة التي تكتشفت عن طريق أنشطة شعبة خدمات الرقابة
١٢	ألف - المسائل الهامة المستقاة من أنشطة مراجعة الحسابات
١٩	باء - المسائل الهامة المستقاة من أنشطة التقييم
٢٠	خامسا - التحقيقات
٢٣	سادسا - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١
٢٥	سابعا - متابعة التوصيات الصادرة في تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٠
٢٥	ثامنا - توصية
المرفقات		
٢٦	المرفق الأول - حالة تنفيذ ١٥ توصية صادرة في عام ٢٠١١ عن شعبة خدمات الرقابة
٣٤	المرفق الثاني - مسائل مراجعة الحسابات المتكررة

قائمة الأشكال

الصفحة

- الشكل ١ - مخططات المخاطر في المكاتب القطرية ١٠
- الشكل ٢ - مخطط المخاطر الموحد للمكاتب القطرية ١١
- الشكل ٣ - اتجاه فئات المخاطر (المؤشر الأساسي عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٠٠ في المائة) ١٢
- الشكل ٤ - توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية بحسب الحال ١٣
- الشكل ٥ - تطور أرصدة حساب صندوق التشغيل من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ١٦
- الشكل ٦ - أنواع الشكاوى، ٢٠١١ ٢١
- الشكل ٧ - التوصيات التي ظلت بلا تنفيذ لمدة ١٨ شهراً أو أكثر ٢٤

قائمة الجداول

الصفحة

- الجدول ١ - الموارد البشرية في شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١١ ٧
- الجدول ٢ - مقارنة بين أداء مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ١٤
- الجدول ٣ - إقفال التحقيقات في عام ٢٠١١ ٢٢
- الجدول ٤ - حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات/الرقابة بحسب السنة ٢٣

أولا - مقدمة

١ - يزود هذا التقرير المجلس التنفيذي بموجز لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم والتحقيق المبذولة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١١. ويُقدّم بعد أول سنة كاملة تحت قيادة المدير التنفيذي الحالي. ويتخذ الصندوق عددا من المبادرات الرئيسية المرتبطة بتنفيذ خطة جديدة للعمل. ويسعى هذا التقرير إلى إطلاع المجلس التنفيذي على أهم إنجازات الصندوق في عام ٢٠١١ والمخاطر الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على عمل الصندوق في بيئة تشهد تحديات إنمائية تعترض طريق مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، ووفقا للقرار ٣٧/٢٠٠٨، يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة ورد الإدارة في الإضافة (DP/FPA/2012/9, Add.1) لهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يتاح رد شامل ومستقل للإدارة على موقع الصندوق على الإنترنت. وأيضا، ترد تقارير مراجعة الحسابات والتقييم الصادرة في عام ٢٠١١ في مرفق منفصل متاح على موقع الصندوق على الإنترنت.

٢ - وهذا التقرير مقدم في وقت يواصل فيه الصندوق معالجة، كأولوية تنظيمية عليا، المسائل التي أثارها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره (A/65/5/Add.7) الذي صدر مع تحفظ على البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي التقرير السنوي لشعبة خدمات الرقابة عن المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق وأنشطة الرقابة في عام ٢٠١٠ (DP/FPA/2011/5) قدمت الشعبة تحليلا للمخاطر مع ١٥ توصية رفيعة المستوى تهدف إلى إحداث تغيير وتحسين في عمليات الصندوق. واستجابة لذلك التقرير، وتوجيه من المدير التنفيذي، رتب الصندوق أولوياته عن طريق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ووضع خطة عمل. ويعكس المرفق ١ حالة تنفيذ التوصيات الـ ١٥ الصادر في عام ٢٠١١ (في الوثيقة DP/FPA/2011/5) وفقا لما أوردته إدارة الصندوق. وستكون شعبة خدمات الرقابة في وضع يمكنها من التحقق من صحة تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بشأن هذه التوصيات الـ ١٥ خلال الأشهر ١٢-٢٤ المقبلة.

٣ - وتتاح قائمة بتقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن شعبة خدمات الرقابة على موقعها على شبكة الانترنت وفقا لمقرري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ٢٣/٢٠١١. ولا تزال إجراءات الكشف، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة DP/FPA/2008/14، سارية. وسيتاح التقييمان المستقلان للبرنامجين القطريين لبوليفيا والكاميرون اللذان أجرهما شعبة خدمات الرقابة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

ثانياً - أنشطة الرقابة في عام ٢٠١١

٤ - أُنجزت شعبة خدمات الرقابة ١٣ عملية للمراجعة الداخلية للحسابات، وخمس خدمات استشارية وتقييمين للبرامج القطرية في عام ٢٠١١^(١). وترد تفاصيل هذه الأنشطة في مرفق على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، قادت و/أو شاركت شعبة خدمات الرقابة في مراجعات مشتركة للحسابات (على سبيل المثال، النهج المنسق في التحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين، وتوحيد الأداء) وفي تقييمات مشتركة. وشاركت الشعبة بنشاط في الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات (اجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المرتبطة بها)، والتحقيقات (مؤتمر المحققين الدوليين) والتقييم (فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم).

ألف - الموارد

الموارد البشرية

٥ - في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، ضمت شعبة خدمات الرقابة ٢١ وظيفة من الفئة الفنية، منها وظيفة مراجع داخلي للحسابات لا تزال شاغرة. ويظهر تحليل لحالة ملاك الموظفين في عام ٢٠١١ تحسناً كبيراً في ملء الشواغر في وظائف موظفي الفئة الفنية في الفروع الثلاثة للشعبة جميعها. وتم إنشاء وظيفتين إضافيتين من الفئة الفنية في فرع التحقيق وهو ما يمثل استثماراً كبيراً في تعزيز أنشطة اتقاء الغش والكشف عنه. وهذا وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١١/٢٢.

٦ - وقد تقاعد مدير الشعبة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وانضم مدير جديد إلى الشعبة في منتصف آذار/مارس ٢٠١٢. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ نقل نائب المدير إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتجري عملية تعيين لملء الشاغر. ويوجز الجدول ١ الشواغر المأذون بها من الفئة الفنية في شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١١.

(١) انظر التقرير المقدم كل سنتين عن التقييم (DP/FPA/2012/8) للإطلاع على تحليل شامل لوظيفة التقييم في الصندوق.

الجدول ١

الموارد البشرية في شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١١

النسبة المتوقعة للشغور	عدد الوظائف الفنية	أشهر العمل	أشهر العمل الشاغرة	النسبة المتوقعة
صفر %	١	١٢	صفر	صفر %
صفر %	١	١٢	صفر	صفر %
صفر %	١	١٢	صفر	صفر %
٩ %	٨	٩٦	٩	٩ %
١٢ %	٥	٦٠	٧	١٢ %
٨ %	٣	٣٦	٣	٨ %
٨ %	١٩	٢٢٨	١٩	٨ %

الموارد المالية

٧ - تتلقى شعبة خدمات الرقابة الداخلية تمويلاً من مصدرين: (أ) الميزانية المؤسسية للصندوق؛ (ب) والموارد البرنامجية للصندوق (البرامج العالمية والإقليمية). وفي عام ٢٠١١، بلغت ميزانية الشعبة ٨٤٢ ٢٩٨ ٦ دولاراً منها ٨٤٢ ٣٤١ ٤ دولاراً (٦٩ في المائة) من أموال الميزانية المؤسسية، ومبلغ ٩٥٧ ٠٠٠ دولار (٣١ في المائة) من موارد البرامج العالمية والإقليمية للصندوق. وحدثت زيادة بنسبة ٢٢ في المائة في تمويل الميزانية عموماً لوظيفة الرقابة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ (٨٨٤ ١٥٢ ٥ دولاراً).

باء - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٨ - حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، كان قد جرى الكشف عن ١٣ تقريراً للمراجعة الداخلية للحسابات رداً على الطلبات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية (١١ تقريراً) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (تقريران). وتم الكشف عن جميع التقارير في مقر الصندوق في نيويورك، وأضطلع به تمشياً مع الأحكام ذات الصلة بسياسة الصندوق للرقابة ومقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة وفي إطار شروط السرية.

جيم - موثوقية شعبة خدمات الرقابة

٩ - تنبثق موثوقية شعبة خدمات الرقابة من التدابير المتخذة لضمان موضوعيتها واستقلالها. ويتوجب على جميع الموظفين الإعلان عن أي تضارب في المصالح، وتقديم إقرار عن الذمة المالية سنوياً إلى مكتب الأخلاقيات التابع للصندوق.

١٠ - ويضطلع مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لمراجعة حسابات الصندوق بمراقبة نوعية عمل الشعبة بانتظام. ويُشجّع جميع مراجعي الحسابات على اجتياز امتحان مراجعي الحسابات الداخليين. وحصلت الشعبة على تصديق بأنها ممثلة لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين في عام ٢٠١٠. واجتاز جميع المحققين امتحان الحصول على شهادات فاحصي حالات الغش.

دال - منهجية إجراء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات

١١ - وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، فإن عملية الضمان التي أجرتها شعبة خدمات الرقابة تستند إلى المخاطر. وهناك عاملان رئيسيان يحددان خطة مراجعة الحسابات التي يعتمدها المدير التنفيذي بعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وهما: مدى تعرض وحدات الأعمال للمخاطر والوقت الذي انقضى منذ إجراء آخر مراجعة للحسابات. وتجري عملية تقييم المخاطر على جميع مستويات العمليات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وورد عرض مستفيض لتصنيف المخاطر الذي اعتمده صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس التنفيذي (DP/FPA/2006/4 و DP/FPA/2007/14 و DP/FPA/2010/20).

ثالثا - المخاطر التي يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان واتجاهاتها

ألف - المخاطر الرئيسية على الصعيد العالمي المستقاة من أنشطة مراجعة الحسابات

١٢ - يواجه صندوق الأمم المتحدة للسكان مخاطر كبرى على الصعيد العالمي ينبثق كثير منها من عملية تحقيق قدر عال من اللامركزية تشمل أكثر من ١٣٠ مكتبا في جميع أنحاء العالم؛ وكبير عدد الشركاء المنفذين وخطط العمل السنوية؛ وتشتت البرمجة عبر البرامج القطرية والمجالات المواضيعية والاستجابة الإنسانية فضلا عن البرامج العالمية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فجوات عدة في الامتثال في ما يخص تعبئة الموارد، والموارد البشرية، وحسن التوقيت، ونوعية التقارير التي تقدمها الجهات المانحة، وإدارة حساب صندوق التشغيل.

١٣ - وعلاوة على ذلك، هناك عدد وافر من المبادرات الهامة الجارية مثل تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسة، وإطار الرقابة الداخلية، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتنفيذ خطة العمل الجديدة.

١٤ - ويلزم بذل جهود إضافية لتعزيز إطار الرقابة الداخلية لتنفيذ البرامج، فضلا عن وضع آليات لضمان الامتثال والتقيد بإطار الرقابة الداخلية في مختلف المجالات التنفيذية. وبغية تحسين معالجة أولويات خطة العمل الجديدة، يلزم بذل جهود متواصلة لتطبيق منهجية البرمجة القائمة على الأدلة وتحسين توافق برنامج تخصيص الموارد مع احتياجات المستفيدين؛ وتبسيط خطط عمل البرامج القطرية وخطط العمل السنوية في المكاتب القطرية؛ ووضع تخطيط وإطار إداري لتعاقب الموظفين؛ وتقوية وظيفة الرصد والتقييم في المكاتب القطرية؛ وإعادة تقييم بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإدارة والتوظيف وتنظيم فرع خدمات المعلومات الإدارية.

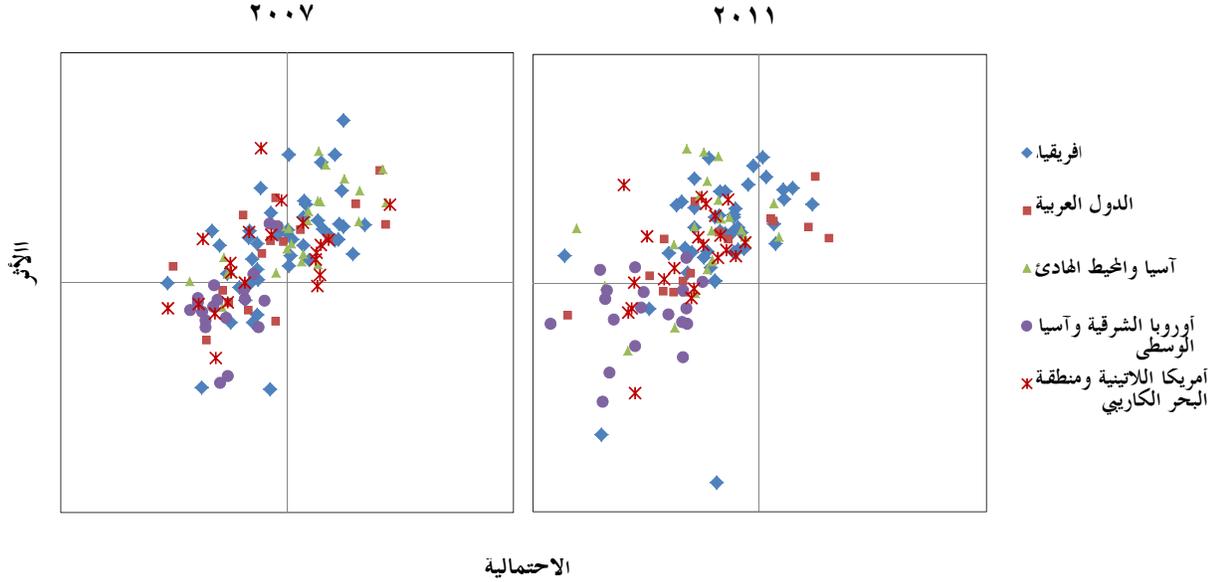
١٥ - والعديد من التحديات المشار إليها أعلاه دخلت طور المعالجة من خلال خطة العمل ويجري تفعيل نهج تجميعي جديد لتعظيم الموارد، وكسر الإنغلاق، وتحقيق النتائج عن طريق بلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية. وتعرب شعبة خدمات الرقابة عن تقديرها للجهود الأولية التي تبذلها الإدارة في التصدي للمخاطر في كثير من هذه المجالات، التي تتطلب نهجا جيد التخطيط ومتعمقا لدمج و/أو تعزيز الأدوات والموارد والعمليات في تنفيذ خطة العمل الجديدة.

باء - تقييم المخاطر في المكاتب القطرية المستقاة من أنشطة مراجعة الحسابات

١٦ - يشمل جو المخاطر جميع المكاتب القطرية للصندوق، التي بلغت نفقاتها ٥٧٥ مليون دولار حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، أو ما نسبته ٦٩ في المائة من مجموع نفقات الصندوق السنوية. وعلى النحو المبين في الشكل ١، تظهر عملية تحديد المخاطر في المكاتب القطرية تحسنا تجسد في انتقال النقاط إلى الجانب الأيسر من مصفوفة المخاطر. وتدلل هذه النتيجة الإيجابية على أن الإجراءات التي شرع فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتصحيح بعض حالات أوجه القصور قد بدأت تؤتي ثمارها. ولاحظت شعبة خدمات الرقابة أنه جرى الاضطلاع بسلسلة من المبادرات لتحسين الضوابط المفروضة على طريقة التنفيذ الوطني وكذلك على التمويل المقدم عن طريق حساب صندوق التشغيل.

الشكل ١

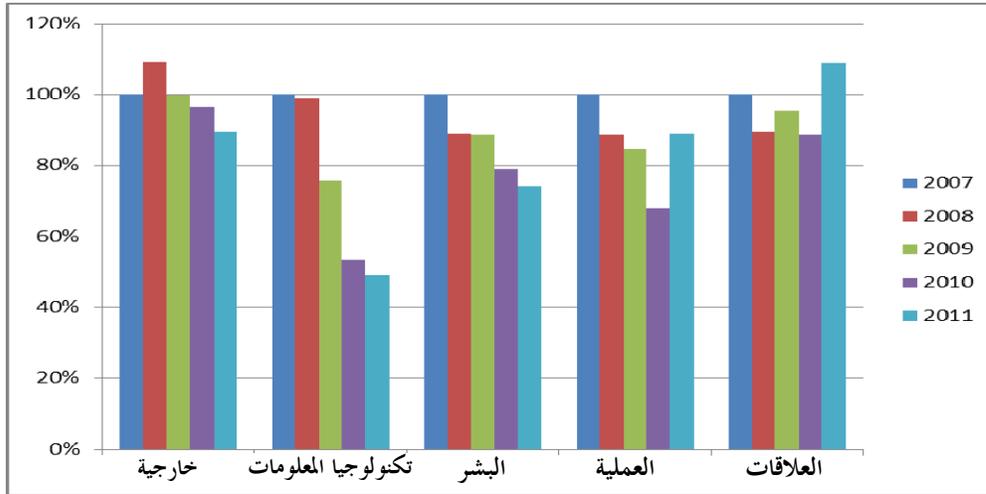
مخططات المخاطر في المكاتب القطرية



١٧ - وبفضل توافر البيانات القابلة للمقارنة من السنوات السابقة، يوفر النموذج مؤشرا للاتجاهات بحسب فئات المخاطر (للاطلاع على التعاريف انظر الوثيقتين DP/FPA/2006/4، و DP/FPA/2007/14). وتوضح نتائج التحليل الذي أجري في شباط/فبراير ٢٠١٢ أن المخاطر المتعلقة بالعلاقات والعمليات لا تزال عالية (انظر، الشكل ٢).

الشكل ٣

اتجاه فئات المخاطر (المؤشر الأساسي عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٠٠ في المائة)



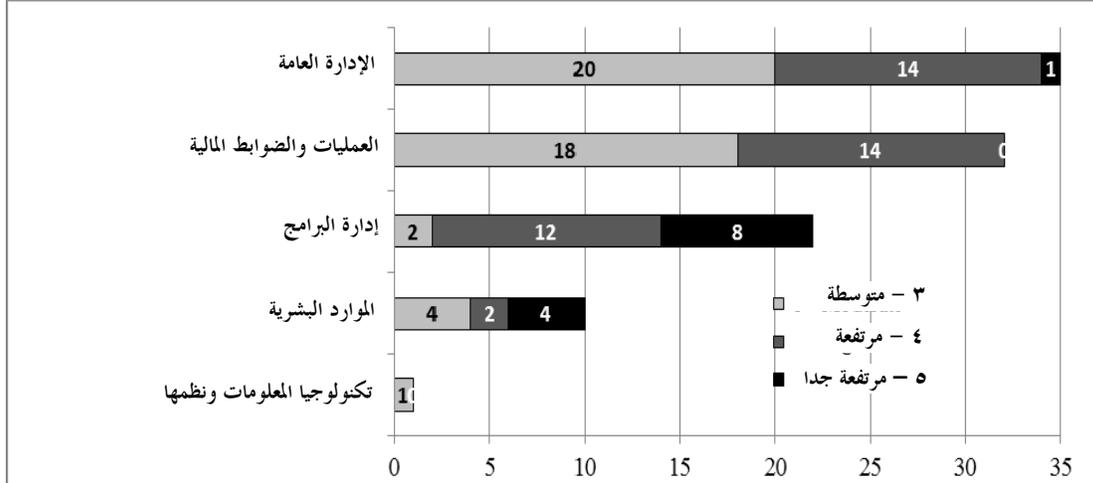
رابعاً- المسائل الهامة التي تكشف عن طريق أنشطة شعبة خدمات الرقابة

ألف- المسائل الهامة المستقاة من أنشطة مراجعة الحسابات

المكاتب القطرية

١٩ - قِيمت أربع من عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١١ الضوابط والعمليات في المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي بلغت نفقاتها ٤٣,٢٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠ (٥ في المائة من مجموع نفقات الصندوق). وقِيم أداء إدارة المخاطر في إثنين من المكاتب القطرية التي جرى تقييمها بأنه "غير مرض" ويعزى ذلك إلى مسائل تتعلق بالضوابط الداخلية والامتثال وإلى مسائل تشغيلية من شأنها أن تمنع تحقيق أهداف هذه الكيانات. وقِيم الأداء في المكتبين الإقليميين الآخرين بأنه "مرض جزئياً" و "مرض" على التوالي. ووفقاً لما يرد في الشكل ٤، تضمنت تقارير تقييم مراجعة الحسابات في المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١١ ما عدده ١٠٠ توصية، قِيمت ٥٥ في المائة منها بأنها ذات تأثيرات مرتفعة أو مرتفعة جداً. ويقدم المرفق ٢ تفاصيل بشأن أكثر مسائل مراجعة الحسابات شيوعاً التي جرى تحديدها في إطار تلك الفئات.

توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية بحسب المجال



وحدات المقر

٢٠ - اضطلعت شعبة خدمات الرقابة بتسع مهام لمراجعة الحسابات في المقر في عام ٢٠١١. وحظيت واحدة من هذه العمليات (عملية مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني في عام ٢٠١٠) بتقدير "مرض" في عملية مراجعة الحسابات. وقيمت ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات (إدارة العقود؛ وترتيبات الإدارة دعماً لتنفيذ برامج المكاتب القطرية؛ ومشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة تكاليفها) بأنها غير مرضية. وتناقش المسائل التي جرى تحديدها نتيجة لهذه العمليات في القسم الرابع من هذا التقرير. وقُيِّمت ثلاث عمليات (عملية رصد حساب صندوق التشغيل؛ ومشتريات السلع الخاصة بالصحة الإنجابية؛ وحادوم ملفات windows وضوابط الأمن) بأنها مرضية جزئياً. ووقت تقديم هذا التقرير، لم يكن التقريران الختاميان المناظران لعمليتين إضافيتين قد صدرتا، وهما: مراجعة حسابات أداء البرامج العالمية والإقليمية، والتقييم المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف للنهج المنسق للتحويلات النقدية. وبوجه الإجمال، أصدرت شعبة خدمات الرقابة ١٤٨ توصية نتيجة لتقييماتها لوحدات ومهام مراجعة الحسابات في المقر، وصُنِّف ما نسبته ٥٩ في المائة منها بأنه عرضة لمخاطر مرتفعة أو مخاطر مرتفعة جداً.

التنفيذ الوطني

٢١ - كشف تقييم عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني عام ٢٠١٠ الذي أنجزته شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١١ تحسنا كبيرا في تخطيط وتنفيذ ومتابعة حسابات التنفيذ الوطني. وقد نتج ذلك عن: (أ) استعراض اختصاصات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني؛ (ب) وتوجيهات واضحة واتصالات بوحدات الأعمال؛ (ج) وإدماج المدفوعات المباشرة التي تقدم نيابة عن الشركاء المنفذين في نطاق عمليات المراجعة؛ (د) وإدخال تحسينات على النظام المستخدم لتخطيط وتتبع وتقديم التقارير عن عمليات مراجعة الحسابات (نظام إدارة مراجعة حسابات التنفيذ الوطني)؛ (هـ) وتحسين الرقابة على العملية التي تقوم بها شعبة خدمات الرقابة. وساهمت هذه التعزيزات، إلى جانب قرار إشراك شركة عالمية لمراجعة الحسابات في إجراء جزء كبير من جميع عمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني، في تحسين معدل إنجاز خطة مراجعة الحسابات وتقديم التقارير، وتوفير إدارة تحقق مستوى عاليا من الضمان فيما يتعلق بنفقات التنفيذ الوطني (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

مقارنة بين أداء مراجعة حسابات التنفيذ الوطني لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

الاتجاه	٢٠١٠	٢٠٠٩	المؤشر
تحسن كبير			نطاق الشمول بمراجعة الحسابات
	١٧١	١٢٩,١	النفقات المراجعة (بملايين الدولارات)
	٧٦	٦١	كنسبة مئوية من مجموع نفقات التنفيذ الوطني التي روجعت حساباتها
تحسن			تقارير مشفوعة بتحفظ أو معدلة أو تضم آراء سلبية عن التنفيذ الوطني
	١٠٢	١٠٧	عدد التقارير
	١٣,١	١٦,٦	كنسبة مئوية من عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت
تدهور			نفقات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني غير المدعومة بمستندات
	٦,١	٣,٨	المبلغ (بملايين الدولارات)
	٣,٨	٢,٩	كنسبة مئوية من مجموع نفقات التنفيذ الوطني التي روجعت حساباتها

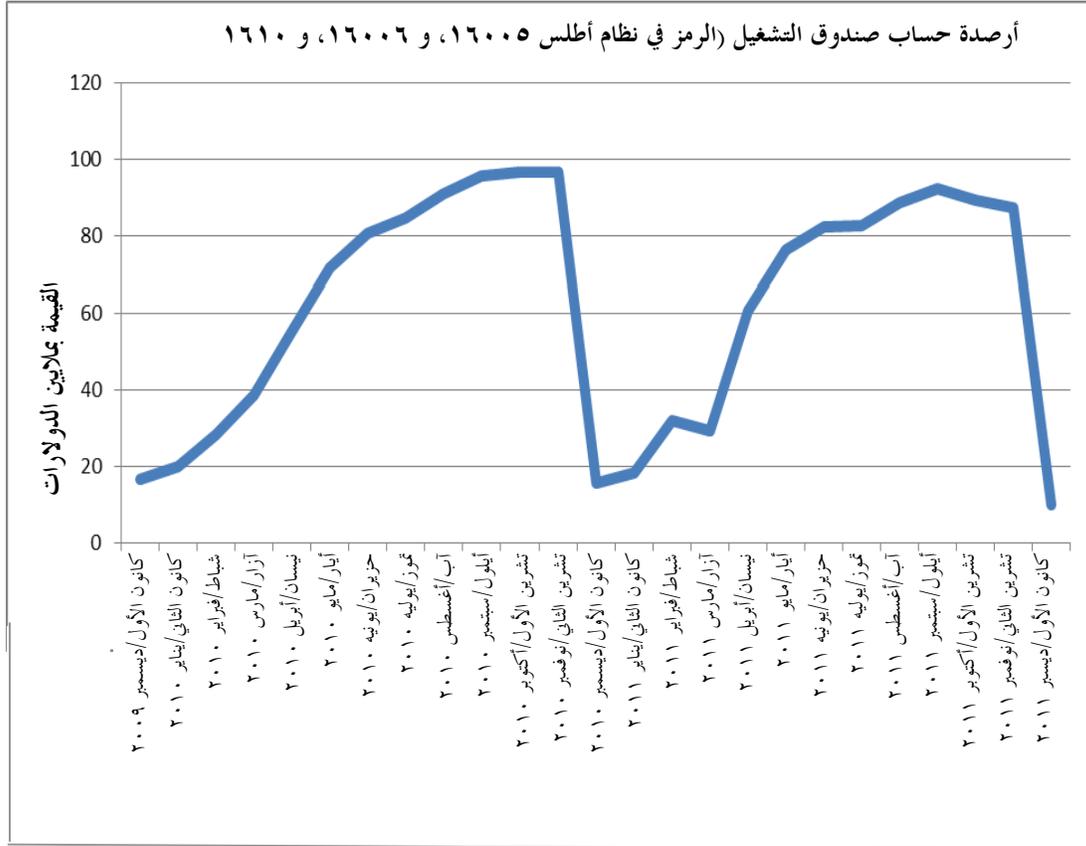
المؤشر	٢٠٠٩	٢٠١٠	الاتجاه
تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني التي لم تكتمل لأسباب غير الأسباب القاهرة			تحسن
	١,٣	٠,٧	
	أقل من ١	أقل من ١	
النققات التي لم تراجع حساباتها (بملايين الدولارات)			
كنسبة مئوية من مجموع نفقات التنفيذ الوطني			
تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني التي قدمت في وقت متأخر (كنسبة مئوية)	٤٦	٣٤	تحسن

٢٢ - وحدثت الزيادة في كمية النفقات غير المدعومة بمستندات الواردة في الجدول ٢ نتيجة لاتباع نهج أكثر اتساقاً وتركيزاً لمراجعة الحسابات، وينبغي ألا تفسر على أنها تمثل أوجه ضعف في عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. وحتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، تعاونت الإدارة مع الشركاء المنفذين المعنيين لضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة المسائل التي يمكن أن ينتج عنها استمرار النفقات غير المدعومة بمستندات. وعلاوة على ذلك، يجري بذل جهود لإجازة النفقات غير المدعومة بمستندات إما بالحصول على المستندات المناسبة التي تدعمها أو باسترداد الأموال المقدمة كسلف من الشركاء المنفذين المعنيين.

٢٣ - واضطلعت إدارة الصندوق في المقر الرئيسي وفي المكاتب القطرية بسلسلة من المبادرات لتحسين مراقبة التنفيذ الوطني لأنشطة البرامج التي يدعمها الصندوق والأموال التي تقدم إلى الشركاء المنفذين من خلال حساب صندوق التشغيل. وفي حين أن هذه الجهود حديرة بالإشارة، فإنها لم تمكن الصندوق حتى الآن من معالجة المسائل الجذرية التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى السلف المستحقة في الربع الأخير من كل عام، وتصفيتهما على مدى فترة قصيرة من الزمن في كانون الثاني/يناير من كل عام، على النحو المبين في الشكل ٥.

الشكل ٥

تطور أرصدة حساب صندوق التشغيل من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١



٢٤ - ومثلما كان الوضع في عام ٢٠١٠، بلغت أرصدة حساب صندوق التشغيل في نهاية الشهر ذروة عالية وصلت إلى ٩١,٨٨ مليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (٩٥,٥٤ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، ثم نقصت لاحقاً إلى ٩,٦٧ مليون دولار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولا تزال وتيرة الأموال المقدمة كسلف والتصفيات المناظرة لهذا الحساب تثير تساؤلات حول مدى كفاية التقارير المالية المقدمة من المكاتب القطرية. ومما يثير القلق بشكل خاص عدم امتثال الكثير من وحدات الأعمال للسياسة الجديدة لإدارة حساب صندوق التشغيل التي أبلغها المدير التنفيذي إلى هذه الوحدات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث استمر تقديم السلف إلى الشركاء المنفذين الذين صدرت بشأنهم آراء مشفوعة بتحفظات لمراجعة الحسابات، وكانت نفقاتهم الخاضعة

لمراجعة حسابات التنفيذ الوطني غير مدعومة بمستندات، وقبل تصفية السلف التي صدرت من قبل. وهذه مسألة هامة تتطلب اهتماما مستمرا وإجراءات من جانب الإدارة العليا.

إدارة العقود

٢٥ - خلال عام ٢٠١١، أنجزت شعبة خدمات الرقابة تقييما لعقود المقر كشف عن حدوث استثناءات متعددة يمكن أن تحول دون حصول الصندوق على الدوام على أفضل قيمة للعقود من المشتريات من السلع والخدمات. ونشأت إلى حد كبير هذه المسائل نتيجة لما يلي: (أ) عدم وجود تعريف واضح لعملية إدارة العقود ولما يمتلك زمام أمرها؛ (ب) وعدم وجود نظام متكامل من البداية حتى النهاية لإدارة العقود؛ (ج) ومواطن الضعف في الضوابط الوقائية لإنفاذ شروط منح العقود؛ (د) والفجوات في السياسات والإجراءات وقدرات الموظفين. وبدأت بالفعل إجراءات من جانب الإدار لمعالجة الفجوات التي تم تحديدها وستستمر طوال عام ٢٠١٢.

ترتيبات الحوكمة المتخذة لدعم تنفيذ البرامج القطرية

٢٦ - في عام ٢٠١١، أجرت شعبة خدمات الرقابة مراجعة لترتيبات الحوكمة التي تدعم تنفيذ البرامج القطرية من خلال تغطية المجالات التي تشمل: (أ) صياغة البرامج؛ (ب) والإدارة المالية للبرامج؛ (ج) ورصد الأداء وتقديم التقارير؛ (د) وتقديم المساعدة التقنية؛ (هـ) والرصد والتقييم؛ (و) وإدارة الموارد البشرية؛ (ز) وتعبئة الموارد؛ (ح) وشراء السلع. وحددت شعبة خدمات الرقابة عددا من التحسينات في كل من هذه المجالات، ولا سيما في تحديد إجراءات تنفيذية واضحة وبسيطة، وتحديد المسؤولية عن المهام داخل هيكل المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية للاشراف على تنفيذ برامج المكاتب القطرية. وتشمل فرص التحسين التي تم تحديدها ما يلي: (أ) ضرورة زيادة الوضوح بشأن ما تتوقعه المنظمة من إعادة الهيكلة وعمما إذا كان ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تتولى في المقام الأول تنمية الخبرة الإقليمية أو أن تعمل كمركز لتبادل المعلومات لجميع مهام الرقابة، (ب) وتوفير تعريف أوضح للأدوار والمسؤوليات بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية لتقديم استعراضات لجودة البرامج القطرية؛ (ج) وضرورة تبسيط وتحسين صياغة إطار إعداد تقارير الأداء. وفي حين أن إدارة الشواغر قد تحسنت، فما زالت العملية بطيئة جدا في الاستجابة لمطالب المكاتب القطرية مما يؤدي إلى وجود شواغر في الوظائف العليا لفترات طويلة، مثل وظائف الممثل ونائب الممثل.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٧ - كشف تقييم أُجري في عام ٢٠١١ لمشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة إدارة التكاليف عن وجود ضعف في الضوابط، مما يزيد من المخاطر المتعلقة بما يلي: (أ) لا يجري منح العقود وفقا للسياسات والإجراءات المعمول بها، أو لا يستند إلى عمليات شراء تنافسية بما فيه الكفاية؛ (ب) وحدوث تكاليف إضافية ومدفوعات زائدة للبايعين؛ (ج) وتأخيرات في المشاريع وأوجه قصور في الأداء. ونجم كثير من هذه المسائل من تدني تطور عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة في الصندوق، على نحو ما اتضح في تقييم المخاطر المتصلة بضوابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أُجري في عام ٢٠١٠. كذلك، كانت هناك زيادة في الطلب على خدمات وبيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما فرض ضغوطا شديدة على قدرات العرض القائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٨ - منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يقوم الصندوق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن شأن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يكفل أن تقدم التقارير المالية للصندوق صورة كاملة ودقيقة لأدائه وموقفه المالي. ويعني اتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحسين المساءلة، وزيادة الشفافية وتحسين الإدارة والتخطيط، وتحسين الدعم للإدارة القائمة على النتائج ومواءمة التقارير والبيانات عبر منظومة الأمم المتحدة.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٠، أوصت شعبة خدمات الرقابة بأن يحدد الصندوق بوضوح الآثار المترتبة على اتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في برامج الصندوق وعملياته، واستعراض خطة تنفيذ المشاريع، وتخصيص الموارد الكافية، وتعزيز حوكمة المشاريع والرقابة عليها بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تحول دون تنفيذ تلك المعايير تنفيذا فعالا بحلول الموعد النهائي المقرر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٠ - وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالذكر المبذولة لتنفيذ توصيات شعبة خدمات الرقابة، فلا تزال هناك مخاطر كبيرة قائمة تستلزم اهتمام الإدارة لأنها يمكن أن تؤثر سلبا على نجاح تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المخاطر، في جملة أمور، دقة واكتمال سجلات الجرد، وإقرار معاملات قوائم الجرد وفقا للمعايير المحاسبية؛ ودقة سجلات الأصول الثابتة؛ ودقة سجلات الإجازات والقيم المحاسبية المتصلة بها الواردة في البيانات المالية للصندوق.

باء - المسائل الهامة المستقاة من أنشطة التقييم

تقدير جودة التقييمات

٣١ - في استجابة لطلب المجلس التنفيذي، خضعت جميع البرامج القطرية التي كانت على وشك الانتهاء في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لتقييم سبق إعداد وثائق البرامج القطرية الذي يعقب الانتهاء منها. وأدى ذلك إلى زيادة في نطاق التغطية بالتقييم من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١١. ومع ذلك، وعلى النحو المبين في استعراض تقدير جودة التقييمات الذي أجري عام ٢٠١٢، لم تسفر الزيادة في نطاق تغطية تقييم البرامج القطرية عن تحسن في جودة التقييمات التي أجرتها المكاتب القطرية. وغطى استعراض تقدير جودة التقييمات ٣٤ تقريراً لتقييم البرامج القطرية، حصلت ٢٣ منها (٦٨ في المائة) على تقدير وصفها بأنها "رديئة"، وثمانية بأنه "غير مرضية" (٢٣ في المائة) وثلاثة (٩ في المائة) اعتبرت من نوعية "جيدة". وللحصول على معلومات أكثر تفصيلاً، انظر تقرير عام ٢٠١٢ عن تقديرات جودة التقييمات اللامركزية للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتاح على الموقع www.unfpa.org/public/home/about/evaluation

عملية ثلاثية المسارات لتعزيز الجودة

٣٢ - من أجل التصدي لشرط تحسين نطاق التغطية بالتقييمات وجودتها، اعتمد فرع التقييم عملية من ثلاثة مسارات لتحسين الجودة. وتألقت هذه من: (أ) وضع دليل عن كيفية تصميم وإجراء تقييمات للبرامج القطرية للصندوق؛ (ب) وإجراء تقييمات لبرامج قطرية مختارة بالتعاون الوثيق مع المكاتب القطرية المعنية؛ (ج) وتصميم وإجراء التدريب على منهجية تقييم البرامج القطرية لزيادة قدرة موظفي المكاتب القطرية للصندوق والنظراء الوطنيين.

٣٣ - وقد صدر الدليل في عام ٢٠١٢، وهو متاح على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. ويهدف إلى رفع مستوى جودة التقييمات التي تجرى على المستوى القطري وتحسين استخدام نتائج التقييم المبنية على الأدلة والدروس المستفادة في إعداد البرامج القطرية. واستُمدت منهجية تقييم البرامج القطرية من الدروس المستفادة من تقييمين رائدين للبرامج القطرية صممهما ونفذهما فرع التقييم في بوليفيا والكاميرون في عام ٢٠١١. والتقارير النهائية لكلا التقييمين متاحان على الموقع الشبكي المذكور أعلاه وترد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في التقرير الذي يقدم كل سنتين عن التقييم (DP/FPA/2012/8).

٣٤ - وما زال التقييم المواضيعي لدعم الصندوق لصحة الأم، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للصندوق المواضيعي لصحة الأمهات، الذي بدأه فرع التقييم في عام ٢٠١١ جارياً. ويقدر التقييم مدى أهمية وفعالية وكفاءة واستدامة المساعدة المقدمة من الصندوق بشكل عام في الإسهام في تحسين صحة الأمهات في السنوات الـ ١٠ الماضية. وسيتوافر التقرير النهائي في منتصف عام ٢٠١٢.

أنشطة التقييم الأخرى

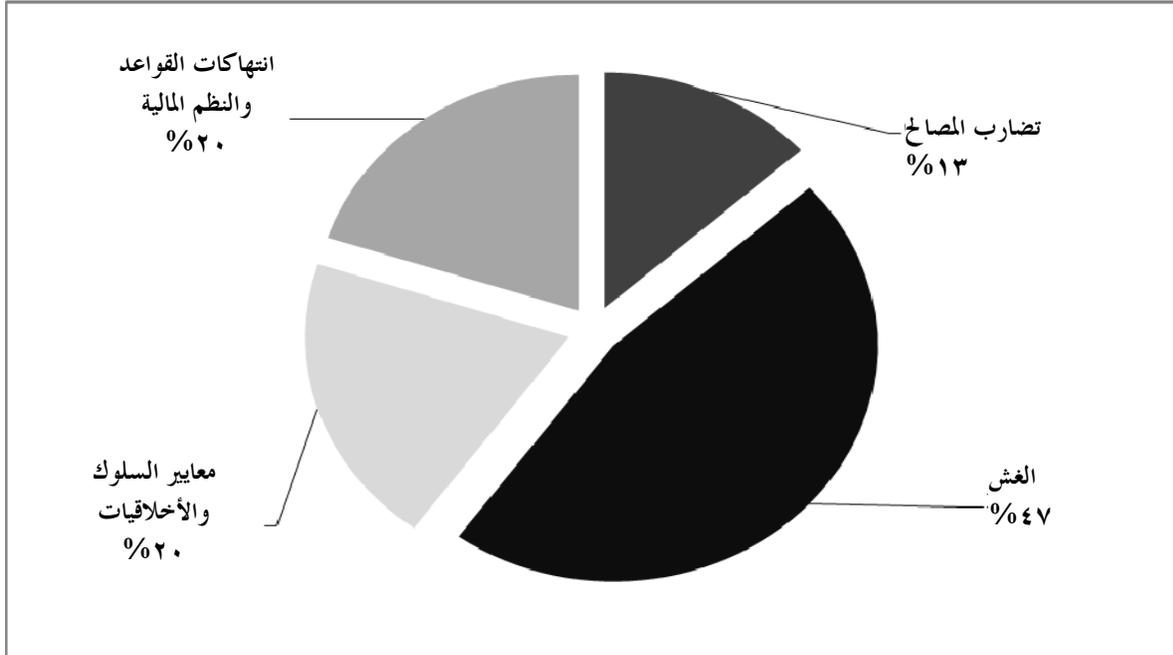
٣٥ - تعاون فرع التقييم مع منظمات الأمم المتحدة بشأن تقييم البرامج المشتركة للأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والغرض من هذا التقييم هو توفير معلومات موثوق بها عن القيمة المضافة لتنفيذ البرامج المشتركة والكفاءة في تنفيذها في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوليد المعرفة، وتحديد التحديات، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات في تنفيذ البرامج المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم فرع التقييم بنشاط التعاون المشترك فيما بين الوكالات، وعملية إصلاح الأمم المتحدة من خلال المشاركة في أربع فرق عمل تابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم عن: حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وتعزيز وظيفة التقييم؛ والقواعد والمعايير؛ والمواءمة.

خامسا - التحقيقات

٣٦ - اضطلع فرع التحقيقات بالتحقيق في حالات مجموعها ٤٨ حالة في عام ٢٠١١ (٣٠ حالة جديدة واردة في عام ٢٠١١ و ١٨ حالة مرحلة من عام ٢٠١٠). وتوصف الفئات الرئيسية الخمس للشكاوى التي وردت في عام ٢٠١١ في الشكل (٦). وكانت غالبية الشكاوى التي وردت في عام ٢٠١١ (٨٠ في المائة) شكاوى رسمية إما من الإدارة أو الموظفين (بما في ذلك المبلغون عن مخالفات).

الشكل ٦

أنواع الشكاوى، ٢٠١١



٣٧- من مجموع عدد الحالات البالغة ٤٨ حالة، أففلت شعبة خدمات الرقابة ٢٨ حالة: أففلت ١١ حالة منها بعد تقييم أولي، وأبلغت ١٧ حالة إلى الإدارة ووكالات أخرى. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٢، كانت هناك ١٩ حالة تتعلق بعام ٢٠١١ لا تزال قيد النظر (انظر الجدول ٣). وأوصت الشعبة باتخاذ إجراءات بشأن ١١ حالة أبلغت إلى الإدارة. وفي حالة واحدة، اتخذ المدير التنفيذي إجراءات لإنهاء خدمة الموظفين استناداً إلى أدلة بسوء السلوك، وفي حالتين، صدر توبيخ. وهناك ثماني حالات تنتظر اتخاذ إجراءات بشأنها من الإدارة.

الجدول ٣

إقفال التحقيقات في عام ٢٠١١

النسبة المئوية	العدد	
٣٩	١١	الشكاوى التي أقيمت بعد تقييم أولي
٣٩	١١	تقرير رسمي مقدم إلى مكتب المدير التنفيذي
١٤	٤	التقارير المقدمة إلى شعب الصندوق الأخرى
٧	٢	التقارير المقدمة إلى وكالات شقيقة
١٠٠	٢٨	مجموع الحالات التي تم التحقيق فيها

٣٨ - وفي عام ٢٠١١، بذلت جهود كبيرة في القيام بأنشطة لمنع سوء السلوك. وعقد فرع التحقيقات دورات تدريبية ووزع مواد تثقيفية على كل من المقر ومواقع المكاتب القطرية. واقترن ذلك بنشرات إعلامية تذكر الموظفين بنهج عدم التسامح على الإطلاق الذي يتبعه الصندوق تجاه المخالفات؛ وإمكانية الإبلاغ عن سوء السلوك من خلال الخط الساخن للتحقيقات السرية.

٣٩ - وقدم فرع التحقيقات دعماً للمستشار الأقدم لإدارة المخاطر المؤسسية في إجراء تقييم لخطر الغش على نطاق الوكالة. ويشكل هذا متابعة لعملية مماثلة أجريت للمرة الأولى في عام ٢٠٠٧. وستستخدم النتائج لتخفيف أي أوجه ضعف يتم تحديدها في مجال مكافحة الغش.

٤٠ - وقدمت التوجيهات المتعلقة بالعناية الواجبة إلى كل من شعبة الموارد البشرية وفرع خدمات المشتريات. والهدف من ذلك هو تحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين وإشراك الموردين.

٤١ - وأستهلت أنشطة الكشف عن الغش في عام ٢٠١١ بتنفيذ نظام الرصد الجنائي المستمر. وحتى شباط/فبراير عام ٢٠١٢، كان هذا المشروع في المرحلة الثالثة. ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الرابعة والأخيرة بحلول منتصف عام ٢٠١٢. وسوف يزيد هذا من تعزيز قدرة الصندوق ليس فقط للكشف عن الغش المحتمل ولكن لمنع ذلك.

سادسا - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١

٤٢ - في عام ٢٠١١، وللتصدي لتوصيات مراجعة الحسابات التي لم تتخذ بعد إجراءات تنفيذها، فضلا عن القلق الذي أعرب عنه المجلس التنفيذي ومجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة، أنشأت إدارة الصندوق لجنة رصد عمليات مراجعة الحسابات، التي يرأسها المدير التنفيذي، لاستعراض حالة توصيات مراجعة الحسابات والإجراءات التي اتخذتها وحدات الأعمال لتنفيذها. وإلى جانب جهود الاستعراض المتزايدة التي بذلتها شعبة خدمات الرقابة، مكنت هذه العملية من إقفال عدد كبير من توصيات مراجعة الحسابات. وإجمالاً ظلت ٣٢٨ توصية (١٢١ متعلقة بالمكاتب القطرية و ٢٠٧ متعلقة بوحدات المقر) مفتوحة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، مما يمثل نقصانا بأكثر من ٣٥ في المائة مقارنة بالعام السابق. ويلخص الجدول ٤ حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات الداخلية.

الجدول ٤

حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات/الرقابة بحسب السنة

السنة	عدد التقارير الصادرة	التوصيات الصادرة	التوصيات التي لم تنفذ بعد	
			٢٠١٠	٢٠١١
٢٠٠٧	١٨	١٠٥٢	١٢ (١%)	٥ (١%)
٢٠٠٨	٢٠	٨٨٢	٤٢ (٥%)	٩ (١%)
٢٠٠٩	١٩	٦٣١	٥٠ (٨%)	-
٢٠١٠	١٨	٤٦٣	٤٠١ (٨٧%)	٩٠ (١٩%)
المجموع الفرعي	٧٥	٣٠٢٨	٥٠٥ (١٧%)	١٠٤ (٣%)
٢٠١١	١١	٢٤٨	-	٢٢٤ (٩٠%)
المجموع الكلي	٨٦	٣٢٧٦	٥٠٥ (١٧%)	٣٢٨ (١٠%)

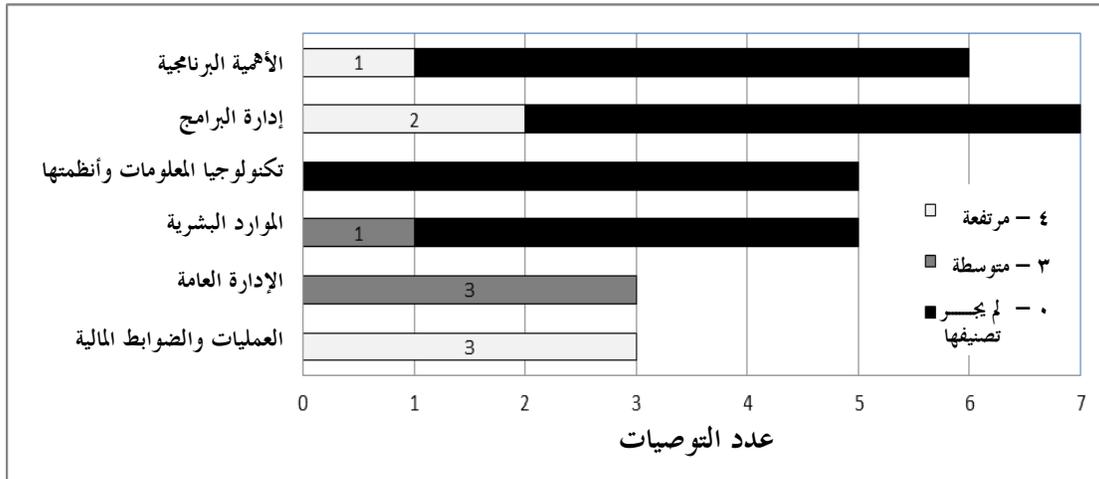
٤٣ - ويتعلق ما يقرب من ٢٠ في المائة من التوصيات التي لم تنفذ بعد بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها تلك التي لوحظت نتيجة تقييمات الحد من المخاطر التي أجريت في عام ٢٠١٠. والجهود التي تبذلها الإدارة لمعالجة هذه التوصيات، التي بدأت في عام ٢٠١١ والتي ستستمر طوال عام ٢٠١٢، تشمل وضع إطار المراقبة الداخلية وحوكمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة البنية التحتية لمكتبة تكنولوجيا المعلومات التي تشكل مجموعة من أفضل الممارسات في مجال إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات. ويلزم تكريس جانب كبير من اهتمام الإدارة بهذا المجال. أما المجالات الأخرى التي تستلزم اهتماماً من الإدارة فتتعلق بإدارة البرامج؛ والعمليات والضوابط المالية؛ وضوابط الإدارة العامة.

٤٤ - ولم يبق بدون تنفيذ لمدة تجاوز ١٨ شهراً سوى ٢٩ توصية من التوصيات التي تنتظر إجراءات لتنفيذها. ونتج هذا التحسن عن تنفيذ الإدارة عمليات رصد أقوى. ووفقاً للمبين في الشكل ٧، يتعلق ما يقرب من ثلث هذه التوصيات بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي سيستلزم تنفيذ بعضها (على سبيل المثال، أمن وضوابط نظام أطلس) إدخال تحسينات على نظام مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. وتتعلق التوصيات الأخرى التي تستلزم أيضاً اهتمام الإدارة بالاستجابة الإنسانية، والأهمية البرنامجية، وضوابط نفقات البرامج والميزانية، وتخطيط تعاقب الموارد البشرية وضوابط المرتبات.

الشكل ٧

التوصيات التي ظلت بلا تنفيذ لمدة ١٨ شهراً أو أكثر (مجموعها ٢٩)



سابعاً - متابعة التوصيات الصادرة في تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٠

٤٥ - في التقرير السابق لشعبة خدمات الرقابة (DP/FPA/2011/5)، حددت الشعبة المخاطر الرئيسية في عمليات الصندوق. وأدى ذلك إلى إصدار ١٥ توصية ركزت على الهيكل التنظيمي، والتركيز الاستراتيجي التنظيمي، وإدارة العمليات، بما في ذلك إدارة المخاطر المؤسسية، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والرصد والتقييم، وأداء الموظفين وتنمية قدراتهم.

٤٦ - وفي عام ٢٠١١، تعهدت إدارة الصندوق بعدد من الالتزامات الاستراتيجية لمعالجة هذه التوصيات الـ ١٥. وتشمل استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ووضع خطة عمل داخلية ذات أولويات تنظيمية تركز على النتائج البرنامجية والمساءلة وتنمية قدرات الموظفين واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٧ - ومن خلال عملية تشاورية وثقت شعبة خدمات الرقابة هذه الجهود التي ترد في المرفق ١. وستجري الشعبة عملية للتحقق من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثامناً - توصية

٤٨ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

(أ) يحيط علماً بهذا التقرير DP/FPA/2012/9؛

(ب) يعرب عن تأييده المستمر لتعزيز وظيفة الرقابة في الصندوق؛

(ج) يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وردود

الإدارة عليها الواردة في الوثيقة (Add.1) DP/FPA/2012/9.

المرفق الأول

حالة تنفيذ ١٥ توصية صادرة في عام ٢٠١١ عن شعبة
خدمات الرقابة*

(في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)

التوصية	الحالة
<p>التوصية ١، تتعلق بوضع بيان رؤية، مدعوم بنهج استراتيجي للاتصال</p>	<ul style="list-style-type: none"> • يتمثل الهدف الأول لخطة العمل في جعل البرامج القطرية تركز على الاتجاه الاستراتيجي المحسن وإطار نتائج التنمية المنقح. وأنشئت عملية استعراض للبرامج القطرية لتعزيز ضمانات الجودة في ما يتعلق بالالتزام بالأولويات الاستراتيجية. • أعدت استراتيجية للاتصال، هدفها تحديد رسائل واضحة ومستمرة مستمدة من محور التركيز الاستراتيجي المحسن، ومعالجة التغييرات اللازمة في هيكل وثقافة الاتصال داخل المنظمة. وأعدت صفحة شبكية لإبلاغ مختلف عناصر خطة العمل بما فيها بيان الرؤية والأولويات الاستراتيجية إلى جميع الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الرؤية الجديدة ومحور التركيز إلى جميع ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاجتماع المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. • تستخدم شعبة الموارد البشرية وحدة شبكية إلكترونية لاستقدام الموظفين تمكن من تتبع الشواغر وتبلغ عن الإطار الزمني للشواغر المتعلقة بالشواغر التي يديرها المقرر وكذلك القوائم وبعثات التعيين.
<p>التوصية ٢، تتعلق بإدارة الموارد البشرية بما في ذلك معدلات الشواغر، وكفاءات الموظفين، وتخطيط التعاقب.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تخطط شعبة الموارد البشرية للشواغر المقبلة نتيجة التناقص الطبيعي للموظفين، مثلاً التقاعد. وتجري الشعبة قبل ستة أشهر على الأقل من الشغور المتوقع للوظيفة اتصالاً وثيقاً مع مديري الوحدات التنظيمية للإعلان عن الوظيفة الشاغرة رهناً بالاتفاق المبرم مع المدير التنفيذي. وللتعجيل بالتعيين، يمنح المديرون المكلفون بالتعيين موعداً نهائيًا مدته ١٤ يوماً لكي يقدموا إلى الشعبة قائمة قصيرة بالمرشحين. وستعد لوحة بيانات من أجل المديرين لتتبع حالة شواغر الوظائف لديهم (الوظائف من الفئة الفنية الدولية فقط) في عام ٢٠١٢. • وتجري الشعبة متابعات بصفة منتظمة مع المكاتب القطرية لتحديد الاحتياجات من الشواغر الممولة من البرامج.

* تشير إلى التوصيات الـ ١٥ الصادرة في تقرير المدير العام لشعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٠ (DP/FPA/2011/5) المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١١.

الحالة	التوصية
<ul style="list-style-type: none"> • وفي ما يتعلق بالعمليات، قدمت حلقة عمل شاملة من أجل ٧٩ من مديري العمليات الدولية، غطت النواحي المالية والميزانيات وإطار المراقبة الداخلية وإدارة الأصول وإدارة الإجازات والتنفيذ الوطني ومسائل الموارد البشرية والمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام. وعلاوة على ذلك، ستنبدأ في أوائل عام ٢٠١٢، دورات إلكترونية للتعليم بشأن إطار المراقبة الداخلية وإدارة الأصول. • وفي ما يتعلق بالبرمجة والرصد والتقييم، عمل فرع إدارة التعلم والحياة الوظيفية في شعبة الموارد البشرية، بالتعاون مع شعبة البرامج، على إكمال تسع وحدات لبرامج التعلم في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وصدرت الوحدة ١ في منتصف ٢٠١٠، وستوضع للمسات النهائية على الوحدات الثماني الأخرى في عام ٢٠١٢. • ودخل فرع إدارة التعلم والحياة الوظيفية في شراكة مع شعبة البرامج لإرسال ١٢ من موظفي الصندوق لإكمال البرنامج الدولي للتدريب على تقييم التنمية المقدم من البنك الدولي/جامعة كارلتون. • سيعرض إطار منقح لتخطيط وإدارة التعاقب في مجال الإدارة العليا في عام ٢٠١٢. فتنمية المواهب الشابة تعد جزءاً من برنامج "قادة الصندوق" للإدارة والقيادة الذي سيطلق في النصف الأول من عام ٢٠١٢. وسيوقف ترتيب أولوية الفئات المستهدفة المختلفة على الأولويات المحددة في خطة العمل الجديدة. 	
<ul style="list-style-type: none"> • تستخدم شعبة الموارد البشرية وحدة شبكية إلكترونية لاستقدام الموظفين تمكن من تتبع الشواغر وتبلغ عن الإطار الزمني للشواغر المتعلقة بالشواغر التي يديرها المقر وكذلك القوائم وبعثات التعيين. • تخطط شعبة الموارد البشرية للشواغر المقبلة نتيجة التناقص الطبيعي للموظفين، مثلاً التقاعد. وتجري الشعبة قبل ستة أشهر على الأقل من الشغور المتوقع للوظيفة اتصالاً وثيقاً مع مديري الوحدات التنظيمية للإعلان عن الوظيفة الشاغرة رهناً بالاتفاق المبرم مع المدير التنفيذي. وللتعجيل بالتعيين، يمنح المديرون المكلفون بالتعيين موعداً نهائياً مدته ١٤ يوماً لكي يقدموا إلى الشعبة قائمة قصيرة بالمرشحين. وستعد لوحة بيانات من أجل المديرين لتتبع حالة شواغر الوظائف لديهم (الوظائف من الفئة الفنية الدولية فقط) في عام ٢٠١٢. • وتجري الشعبة متابعات بصفة منتظمة مع المكاتب القطرية لتحديد الاحتياجات من الشواغر الممولة من البرامج. 	<p>التوصية ٣، وضع منهجية قائمة على الأدلة تطبيق لاتخاذ قرارات استثمارية وللمبرمجة بما في ذلك تدريب الموظفين المعنيين</p>

الحالة	التوصية
<ul style="list-style-type: none"> • وفي ما يتعلق بالعمليات، قدمت حلقة عمل شاملة من أجل ٧٩ من مديري العمليات الدولية، غطت النواحي المالية والميزانيات وإطار المراقبة الداخلية وإدارة الأصول وإدارة الإجازات والتنفيذ الوطني ومسائل الموارد البشرية والمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام. وعلاوة على ذلك، ستنبدأ في أوائل عام ٢٠١٢، دورات إلكترونية للتعليم بشأن إطار المراقبة الداخلية وإدارة الأصول. • وفي ما يتعلق بالبرمجة والرصد والتقييم، عمل فرع إدارة التعلم والحياة الوظيفية في شعبة الموارد البشرية، بالتعاون مع شعبة البرامج، على إكمال تسع وحدات لبرامج التعلم في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وصدرت الوحدة ١ في منتصف ٢٠١٠، وستوضع اللمسات النهائية على الوحدات الثماني الأخرى في عام ٢٠١٢. • ودخل فرع إدارة التعلم والحياة الوظيفية في شراكة مع شعبة البرامج لإرسال ١٢ من موظفي الصندوق لإكمال البرنامج الدولي للتدريب على تقييم التنمية المقدم من البنك الدولي/جامعة كارلتون. • سيعرض إطار منقح لتخطيط وإدارة التعاقب في مجال الإدارة العليا في عام ٢٠١٢. فتنمية المواهب الشابة تعد جزءاً من برنامج "قادة الصندوق" للإدارة والقيادة الذي سيطلق في النصف الأول من عام ٢٠١٢. وسيوقف ترتيب أولوية الفئات المستهدفة المختلفة على الأولويات المحددة في خطة العمل الجديدة. • سيعد دليل للبرمجة القائمة على النتائج، وتبذل جهود لبناء القدرات. وتتمثل الخطوة التالية في تنفيذ نظرية طال انتظارها للتغيير لإكمال النظام. وكان هذا موضع مناقشة منذ عام ٢٠٠٨ أثناء وضع سياسات للتقييم في الصندوق 	
<ul style="list-style-type: none"> • تبذل المكاتب الإقليمية جهوداً هامة لمعالجة هذه التوصية: • تقدم مساعدة مباشرة في البرمجة ومساعدة تقنية إلى المكاتب القطرية لاستخدام العدد الأمثل للنواتج والتركيز على الأهداف البرنامجية. • إنشاء لجنة لاستعراض البرامج تتولى مسؤوليات في توجيه المكاتب القطرية في إعداد وثائق البرامج واستعراضها وضمان جودتها ورقابتها وإجازتها. • تدريب موظفي المكاتب القطرية وتوجيههم في مجال تعزيز تركيز البرامج القطرية المعروضة على المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١، وفي تقليل عدد النواتج. وأسفر هذا عن تبسيط خطط عمل البرامج القطرية وخطط العمل السنوية فضلاً عن عدد شركاء التنفيذ لكي يتلاءم ذلك مع القدرة اللازمة لتنفيذ البرامج. 	<p>التوصية ٤، تتعلق بتحسين التركيز على أولوياتها البرنامجية، وتحقيق العدد الأمثل للنتائج المنفذة والشركاء التنفيذيين</p>

التوصية	الحالة
التوصية ٥ ، تتعلق باستعراض نظام تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية	<ul style="list-style-type: none"> • اتخذت الإدارة خطوات لضمان توافق وثائق البرامج القطرية بشكل تام مع الخطة الاستراتيجية المنقحة. وتتصدى تدابير ضمان جودة وثائق البرامج القطرية وسائر التدابير لتعزيز البرمجة المعتمدة كجزء من إجراءات متابعة الشواغل التي آثارها شعبة خدمات الرقابة. وسُيُستعرض نظام تخصيص الموارد كجزء من الخطة الاستراتيجية المقبلة وستجرى أي تعديلات لازمة لتلبية احتياجات المستفيدين.
التوصية ٦ ، تتعلق بتقييم الهيكل التنظيمي الجديد واستخدامه في تصميم الخطة الاستراتيجية المقبلة	<ul style="list-style-type: none"> • قبلت الإدارة هذه التوصية وستعد تقريرا يقدم إلى المجلس التنفيذي وتستخدم نتائج التقييم لإعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة.
التوصية ٧ ، تتعلق بتبسيط إطار النتائج أثناء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • جرت معالجتها من خلال استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.
التوصية ٨ ، تتعلق باستعراض التوصيفات الوظيفية وتحديد المهارات والخبرات اللازمة للوظائف الرئيسية، وتحديد حدود المسؤوليات بوضوح، وتقييم أداء الموظفين بطريقة تتسم بالشفافية، ووضع برامج تدريب لتحسين ثقافة المساءلة عموماً	<ul style="list-style-type: none"> • يُحدّث الإطار المنقح للكفاءة، الذي سيُستحدث في عام ٢٠١٢، الكفاءات والخبرات اللازمة للوظائف الرئيسية. ويجري تحديث توصيفات الوظائف تبعاً لذلك. • يستمر استخدام نظام تقييم وتطوير الأداء كوسيلة لتعزيز المساءلة عن الأداء. ويشكل تناول الأداء حالياً جزءاً من البرنامج التوجيهي للصندوق، وسيكون ركيزة لبرنامج "قادة الصندوق" للإدارة والقيادة. • أنشأت شعبة الموارد البشرية/ فرع إدارة التعلم والحياة الوظيفية برنامجاً للتوجيه/التعريف يضم بوابة تقدم معلومات هامة إلى جميع الموظفين الجدد ومتاح على الإنترنت عن طريق الموقع MyUNFPA على الشبكة الداخلية؛ وأعيد إطلاق "برنامج الصندوق للتوجيه/التعريف"، الذي يشكل جزءاً من التعلم الإلزامي الموفر للموظفين الجدد عن طريق نظام إدارة التعلم الإلكتروني؛ ووسع نطاق برنامج التوجيه في المقر ليشمل موظفين جدد من الفئة الفنية. ومن المقرر عقد ٣ دورات من برنامج التوجيه في عام ٢٠١٢، إحداها للممثلين الجدد ومديري المكاتب دون الإقليمية ونواهم.

الحالة	التوصية
<ul style="list-style-type: none"> • اتخذت المكاتب الإقليمية عددا من الإجراءات لخلق ثقافة للبرمجة القائمة على النتائج والرصد والتقييم والإبلاغ. وتشمل الإجراءات: تقديم مساعدة ومشورة متكاملتين للمكاتب القطرية وقد نُفذت مبادرات لضمان الجودة وبناء القدرات على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والميدانية. • ومع ذلك فإن تعزيز وظيفة الرصد والتقييم داخل المكاتب القطرية لا يزال يشكل تحديا، ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم توافر موظفين مكرسين للرصد والتقييم في المكاتب القطرية. وفي الوقت الحالي تتمثل الحالة في المكاتب القطرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ما يلي: لا يوجد موظفون مكرسون للرصد والتقييم إلا في ٤ مكاتب من أصل ٢١ مكتبا قطريا (المكتب دون الإقليمي في جامايكا، والمكاتب القطرية في فزويلا وكولومبيا وهانتي). ويوجد مسؤولو اتصال في ١٧ مكتبا قطريا، إلا أن ٦ منهم ممثلون مساعدون أو نواب للممثلين أو موظفو اتصال مكلفون بأداء عدد من الوظائف الأخرى، و ١١ من موظفي البرامج في مجال السكان والتنمية والشؤون الإنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية ومجالات أخرى. أما في منطقة الدول العربية، فلا يوجد إلا في ٣ مكاتب قطرية (من بين ١٤ مكتبا) موظفون مكرسون للرصد والتقييم. وساءت الحالة نتيجة لنقصان مستشار في مجال الرصد والتقييم في منتصف ٢٠١١. ويشتر إلى أن منطقتين هما منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ في وضع أحسن من حيث الموارد البشرية المكرسة للرصد والتقييم. واتجه المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ نحو تعيين موظفين للرصد والتقييم بدلا من وجود جهات مسؤولة بحيث لا ينظر إلى هذه الوظيفة على أنها إضافية. وفي منطقة أفريقيا، يوجد ما مجموعه ٥٠ موظفا للرصد والتقييم على المستوى القطري، منهم ٤٠ موظفا أساسيا للرصد والتقييم و ١٠ من الجهات التنسيقية في هذا المجال. ولدى جميع المكاتب القطرية في منطقة أفريقيا بما فيها المكتب القطري لجنوب السودان موظفون وجهات تنسيق في مجال الرصد والتقييم. • وثبت أن من الصعب إيجاد خبراء استشاريين جديدين في مجال التقييم. ويتعين على الصندوق النظر في تقديم توجيهه إلى استشاري التقييم المدرجين على قائمتها لتحسين إعدادهم في ما يتصل بالمعايير والتوقعات. ولا تزال قيود الموارد تشكل تحديا. 	<p>التوصية ٩، تتعلق بتعزيز وظيفة الرصد والتقييم ووضع منهجية لتقييم البرامج القطرية</p>

الحالة	التوصية
<ul style="list-style-type: none"> • نصح دليل السياسات والإجراءات للتصدي للمخاطر الأكثر تكرارا وأهمية المتصلة بتصميم البرامج وإقرارها وإدارتها ورصدها/والإبلاغ عنها وكذلك الاستثمار في إجراء تقييم (التحديات المتعلقة بالتغطية والجودة والاستفادة). وستشكل هذه الخطوات في النهاية جزءا من إطار الرقابة الداخلية للأنشطة البرنامجية. ومن أجل تحسين الامتثال لإطار الرقابة الداخلية، تستعرض شعبة الخدمات الإدارية معاملات المكاتب القطرية لتحديد مدى امتثالها للإجراءات القائمة. وتُبلغ المراجعة الداخلية بمسائل الامتثال الفردي والمؤسسي. وتعاون شعبة الخدمات الإدارية مع شعبة خدمات الرقابة في تطبيق نظام SAS للرصد الآني للغش. وليس ثمة اتفاق داخل الصندوق بشأن تطوير إطار لإدارة المخاطر في المؤسسة بشكل رسمي يتماشى مع معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أو أي معايير دولية أخرى (على سبيل المثال، معيار منظمة التوحيد القياسي ٠٠٠ ٣١). 	<p>التوصية ١٠، تتعلق بنهج استراتيجي بقدر أكبر لإدارة المخاطر، والضوابط والسياسات الداخلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • انصب تركيز أنشطة إدارة المخاطر في المنظمة على تحسين فهم المخاطر الحالية التي يواجهها الصندوق بدلا من تنفيذ عملية شاملة للمخاطر عبر جميع العمليات. وأسفر هذا عن الأنشطة التالية: (أ) استعراض مخاطر التنفيذ الوطني في منطقة أفريقيا لتحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ الوطني؛ (ب) واستعراض المخاطر الاستراتيجية على المستوى المؤسسي للصندوق لتحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بجميع العمليات؛ (ج) وتقييم المخاطر التي تواجهها منطقة أفريقيا لاستعراض وتحديد المسائل الرئيسية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية داخل عمليات الصندوق في أفريقيا؛ (د) والتقييم العالمي لمخاطر الغش في المكاتب القطرية لفهم المسائل الرئيسية المتصلة بالغش التي تواجه المكاتب القطرية. • يجري حاليا توحيد جميع هذه الأنشطة لبناء صورة وحيدة للمخاطر عبر عمليات الصندوق، ولتكون نقطة إنطلاق لتحديد إجراءات تخفيف/إدارة المخاطر. ونفذت أعمال إضافية غير متعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسة ولكنها متعلقة بالمخاطر من أجل إكمال إعداد خطة استمرارية الأعمال في مقر الصندوق وكذلك رصد تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية التي لم تنفذ بعد. • حددت ملامح مستعملي نظام تخطيط الموارد في المؤسسة للامتثال لإطار الرقابة الداخلية المقرر. واجري استعراض دوري لحقوق المستعملين في الاطلاع على نظام تخطيط الموارد في المؤسسة لضمان إدراك المديرين لواجبات وحداهم التنظيمية واتساقه مع فصل الواجبات. 	<p>التوصية ١١، تتعلق بكفالة أن تكون إدارة المخاطر نهجا منتظما متأصلا في ثقافة الصندوق ومحركا لعملية اتخاذ القرارات وتصميم الأنشطة المتعلقة بالضوابط بما في ذلك نظام تخطيط الموارد في المؤسسة</p>

التوصية	الحالة
<p>التوصية ١٢، تتعلق بوضع إطار للمراقبة الداخلية يكون ممثلاً للتوجيهات والمعايير الدولية. وينبغي أن يكفل الصندوق أيضا تلقي موظفيه للتدريب الكامل اللازم بشأن استخدام الضوابط الداخلية ورصدها</p>	<ul style="list-style-type: none"> تواصل الإدارة تعزيز إطار الرقابة الداخلية الذي ازداد تعزيزه في مجال تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١١. وأكمل إعداد دورة تدريبية محوسبة من المتوقع إطلاقها في عام ٢٠١٢. وسيعاد النظر في مشروع برمجية إطار الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٢.
<p>التوصية ١٣، تتعلق ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استراتيجية فرع خدمات المعلومات الإدارية وتنظيمه وإدارته وملاك وموظفيه</p>	<ul style="list-style-type: none"> مع الانتقال إلى أماكن عمل جديدة ومراكز جديدة للبيانات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعاد فرع خدمات المعلومات الإدارية تصميم بنية شبكة الصندوق وأعاد هيكلتها وعززها لكي تدعم بكفاءة المنظمة. وتم تركيب نظام هاتفي جديد سيستخدم بروتوكول ربط المحادثات الصوتية عبر الإنترنت، ومرافق جديدة للتداول السمعي والمرئي في جميع أماكن العمل في المقر، والطباعة من طباعة مشتركة باستخدام بطاقات معتمدة، وإتاحة قدرة للربط اللاسلكي بالإنترنت في جميع الطوابق. ويواصل فرع خدمات المعلومات الإدارية تقديم خدمات أمن الشبكة الموجهة، والربط بالإنترنت، والتداول بالفيديو، وبروتوكول لنقل المحادثات الهاتفية باستخدام الإنترنت إلى جميع المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية. وزاد عدد موظفي الفرع بستة موظفين في عام ٢٠١٠، وسيجري تعيين إثنين من التعيينات المؤقتة في عام ٢٠١١، وستضاف وظيفتان في عام ٢٠١٢. وإلى جانب إنشاء مجلس لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإطار لضوابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أُجري تقييم لمخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري حاليا تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أقرتها لجنة عمليات الصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
<p>التوصية ١٤، تتعلق بالأسباب الجذرية لأوجه القصور المتعلقة بتنفيذ البرامج وطرائق التنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن مراجعي الحسابات الخارجيين</p>	<ul style="list-style-type: none"> تُفح دليل السياسات والإجراءات طبق نظام لضمان الجودة أعدت أدوات ونظم للتصدي للتحديات الأكثر تكرارا ستتصدى الإجراءات المتوخاة في خطة العمل للتحديات المتراكمة بعد أخذ نتيجة عملية مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في الحسبان، أعد خطاب تفاهم لاستخدامه مع جميع الشركاء المنفذين اعتبارا من دورة البرمجة لعام ٢٠١٢. صدرت مذكرات توجيهية لتوضيح استرداد تكاليف الدعم من الشركاء المنفذين وكذلك المجال الكامل للتنسيق والمساعدة البرنامجية. ومن شأن هذه الإجراءات بالإقتران بالدليل الشامل الذي صدر مؤخرا عن مراجعة حسابات التنفيذ الوطني أن تحسن تنفيذ البرامج وطرائق التنفيذ.

الحالة	التوصية
<p>• جري تقييم آثار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وخاصة على مستوى المكاتب القطرية من خلال سلسلة مستمرة من الحلقات الدراسية على الشبكة، والتدريب المباشر، والرسائل الإخبارية، وصحائف "الإشارات المرجعية السريعة". واستعرض فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بانتظام خطة عمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وقدم تقارير مرحلية عن المشروع تضمنت المعالم الرئيسية والنواتج الممكنة إنجازها، وقوائم بالمسائل المتعلقة بالمشروع، وسجل تقليل المخاطر. وجرى تحديد ملاك أعمال معينون كجزء من خطة عمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعزز الصندوق بنية حوكمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١١ من خلال جعل رئيس مجلس مشروع المعايير المحاسبية برتبة مدير تنفيذي وتثبيت عضوية المجلس عند رتبة مدير أو أعلى. وأكد من جديد مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره لعام ٢٠١١ استعداد الصندوق لاعتماد المعايير اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وجرى الانتهاء من جميع وثائق السياسات المحاسبية اللازمة وقدمت لاستعراضها من جانب اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وفي الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢، أقر المجلس التنفيذي تنقيح القواعد المالية للصندوق وأحاط علماً بالتغييرات التي أجريت في النظام المالي.</p>	<p>التوصية ١٥، تتعلق بتقليل مخاطر تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل فعال وفي الموعد المحدد، بما في ذلك استعراض خطة تنفيذ المشاريع؛ وتخصيص الموارد الكافية؛ وتعزيز حوكمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والإشراف عليها</p>

المرفق الثاني

مسائل مراجعة الحسابات المتكررة

مجال/سبب مراجعة الحسابات	شروع المسألة	أهم مسائل الرقابة المتكررة	التوصيات المقدمة لمعالجة المسائل
المخاطر الخارجية			
١ - الإدارة العامة: عدم كفاية الأمن والسلامة والحماية للموظفين والمباني	متكررة	عدم الامتثال للمعايير الأمنية مما يعرض الصندوق للمساءلة في حال وقوع حوادث أمنية	رصد أكثر تواترا للعمليات التي لا تمتثل لهذه المعايير
المخاطر المتصلة بالعلاقات			
٢ - العمليات والضوابط المالية: عدم تطبيق المساءلة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (التنفيذ الوطني)	متكررة	تقييم غير كاف لقدرات الشركاء المنفذين استخدام طرائق تنفيذ غير متماشية مع التحديات التشغيلية وقدرات الشركاء المنفذين	إجراء تقييم أكثر صرامة لقدرات الشركاء المنفذين كأساس لتحديد أنسب طرائق التنفيذ ولتحديد نطاق الرصد وتواتره
	متكررة	التأخير في التمويل المقدم للشركاء المنفذين وبدء المشاريع	كفالة الإنجاز المبكر للوثائق الرئيسية وإقرارها والتوقيع عليها، كرسائل التفاهم وخطط العمل السنوية تعزيز الضوابط فيما يتعلق بتقديم طلبات التمويل واستعراضها والموافقة عليها وسدادها في حينها
	متكررة	عدم كفاية رصد تنفيذ المشاريع بواسطة الشركاء المنفذين	زيادة نطاق وتواتر رصد المشاريع التي ينفذها شركاء ذوو قدرات ضعيفة
	بحث من جديد في عام ٢٠١١	سوء تخطيط مراجعة حسابات التنفيذ الوطني وتنسيقها ورصدها	لا توجد
٣ - إدارة البرامج: ضعف تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها	متكررة	التأخر في تخطيط أنشطة تنفيذ المشاريع والبدء فيها عدم وضوح خطط العمل السنوية أو تقادماها التناقضات في ميزانيات المشاريع وخطط العمل السنوية وافتقارها إلى الدعم والتنقيح	تعزيز عملية التخطيط لكفالة إنجاز خطط العمل السنوية على نحو أكثر دقة وفي الوقت المناسب - تنفيذ تطبيق آلي لدعم إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية وتمهدها
	متكررة	عدم كفاية رصد تنفيذ البرامج والنواتج بسبب عدم كفاية الموظفين والعمليات والأدوات	زيادة نطاق وتواتر رصد المشاريع وكفالة نشر الأدوات والموارد المناسبة لتقديم الدعم لها

مجال/سبب مراجعة الحسابات	شروع المسألة	أهم مسائل الرقابة المتكررة	التوصيات المقدمة لمعالجة المسائل
	جديدة	الاستعانة بمشاريع وصناديق توفير التنسيق والمساعدة البرنامجيين في مجال التكاليف البرنامجية والميزانية المؤسسية	تقديم تدريب في ما يتعلق بالاستعانة السليمة بمشاريع وصناديق توفير التنسيق والمساعدة البرنامجيين، والتكاليف التي تعتبر مؤهلة لتحميلها عليها زيادة نطاق وتواتر رصد المبالغ الكبيرة المحملة على مشاريع توفير التنسيق والمساعدة البرنامجيين

المخاطر المتصلة بالعملية

٤ - العمليات والضوابط المالية: ضعف الميزنة والحاسبة والإبلاغ المالي	متكررة	عدم تطابق نفقات المشاريع مع الميزانيات	تقديم تدريب وأدوات وزيادة مستوى الإشراف لضمان الاستعراض المنتظم للنفقات الفعلية من قبل موظفي البرامج وتطابقها مع ميزانيات المشاريع والأنشطة
	متكررة	تسجيل المشتريات والمعاملات المالية الأخرى بشكل خاطئ في دفتر الأستاذ أو في المشاريع أو الأنشطة أو تحت رموز الصناديق	تعزيز خريطة الحسابات وتقديم تدريب لها الاستخدام السليم لها تعزيز الضوابط الإشرافية لضمان التسجيل الدقيق وفي حينه للمعاملات المالية، بما في ذلك استعراضها من قبل مديري المشاريع والعمليات
	متكررة	عدم توافق نفقات التنفيذ الوطني المسجلة وأرصدة حساب صندوق التشغيل مع استثمارات أذون التمويل وشهادات النفقات المناظرة	تنفيذ ضوابط إشرافية مناسبة لإنفاذ الضوابط التي أعدتها وحدة التنفيذ الوطني بشأن استعراض وتجهيز وتسجيل ومطابقة شهادات النفقات المقدمة من شركاء التنفيذ بما في ذلك استخدام القائمة المرجعية الصادرة مؤخرا لاستثمارات أذون التمويل وشهادات النفقات المناظرة تنفيذ الضوابط الإشرافية المناسبة لإنفاذ الضوابط التي أعدتها فرع الشؤون المالية بشأن تسوية وتصفية أرصدة حساب صندوق التشغيل

التوصيات المقدمة لمعالجة المسائل	أهم مسائل الرقابة المتكررة	شروع المسألة	مجال/سبب مراجعة الحسابات
مواصلة تركيز الإدارة على العملية المنفذة اعتباراً من ٢٠١١ لرصد رصيد حساب صندوق التشغيل واتجاهه وتقادمه وإجراء تسويات له			
تعزيز إدارة المكاتب القطرية وضوابط الرصد والإشراف على فرع خدمات الشراء لضمان امتثال معاملات الشراء لسياسات وإجراءات الشراء	خروج على سياسات وإجراءات الشراء فيما يتعلق بالعطاءات والموافقة على الشراء	متكررة	٥ - الإدارة العامة: ضعف إجراءات وممارسات الشراء والصرف
تعزيز سير عمل وأدوار الموافقة على قسائم أوامر الشراء والحسابات المستحقة الدفع داخل نظام أطلس، أو إذا ما تعذر إجراء تعديلات في تشكيل نظام أطلس، عن طريق تنفيذ أداة إدارة سير الأعمال أو أدوات مماثلة للإنفاذ التلقائي لمستويات ومقترحات الموافقة المقدمة إلى لجنة استعراض العقود			
تعزيز القدرات والعمليات المتصلة بتخطيط الشراء وتقدير الاحتياجات	عدم كفاية التخطيط وتقدير الاحتياجات المتعلقة بأنشطة الشراء	جديدة	
توضيح التوجيهات المتعلقة بالحالات التي يمكن فيها تقديم تمويل للشركاء المنفذين خارج عملية حساب صندوق التشغيل	تقديم تمويل للشركاء المنفذين للأنشطة البرنامجية الموفرة خارج عملية حساب صندوق التشغيل عن طريق إصدار قسائم أوامر الشراء والحسابات المستحقة الدفع	جديدة	
تنفيذ الضوابط الإشرافية المناسبة من جانب إدارة المكتب وفرع الشؤون المالية لضمان أن يتم تقديم التمويل إلى الشركاء المنفذين من خلال عملية حساب صندوق التشغيل وأن يخضع للضوابط المحددة لهذه العملية			

التوصيات المقدمة لمعالجة المسائل	أهم مسائل الرقابة المتكررة	شروع المسألة	بمجال/سبب مراجعة الحسابات
ضمان إجراء عمليات لمراجعة حسابات التنفيذ الوطني في عام ٢٠١٢ بالنسبة لأي من الشركاء المنفذين الذين حصلوا على تمويل خارج نطاق عملية حساب صندوق التشغيل في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١			
تعزيز الضوابط على رسملة الأصول الثابتة والتحويلات إلى الشركاء المنفذين تعزيز فعالية قوائم جرد الأصول الثابتة السنوية	عدم اكتمال سجلات الأصول الثابتة عدم شطب الأصول المحولة إلى الشركاء المنفذين من سجلات الأصول الثابتة في الوقت المناسب	متكررة	٦ - الإدارة العامة: ضعف إجراءات وممارسات إدارة الأصول
تعزيز ضوابط رصد وتتبع شحنات ومخزونات سلع الصحة الإنجابية	عدم تطبيق عملية للتتبع من أجل الرصد الفعال لشحنات سلع الصحة الإنجابية ومخزوناتهما وتوزيعها	جديدة	
تقليل استخدام السلف النقدية إلى أقصى درجة ممكنة تسمح بها ظروف التشغيل تعزيز العملية والضوابط المحاسبية لتتبع السلف النقدية المدفوعة بما في ذلك إجراء خصومات من المرتبات لأي مبالغ لم يجر تصفيتيها في حينها	عدم تتبع السلف النقدية المقدمة للموظفين والشركاء المنفذين	متكررة	٧ - العمليات والضوابط المالية: المعالجة غير السليمة للنقدية